

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الاستثنائية الثلاثون

27 أيار/مايو 2021

رسالة مؤرخة 19 أيار/مايو 2021، موجهة من ممثل مصر الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى رئيسة مجلس حقوق الإنسان

أكتب إليك بصفتي رئيس مجموعة الدول العربية، فرع جنيف.

ما دامت إسرائيل لا تزال مصرة على تكتيكات الأرض المحروقة في فلسطين المحتلة، فإن المجموعة العربية لا تجد بداً من المناشدة لأجل التحلي بروح الإنسانيّة والمسؤولية ولأجل اتخاذ إجراء دولي عاجل بهدف إنهاء هذا العدوان العسكري الإجرامي وحماية الشعب الفلسطيني الذي طالبت معاناته أكثر مما يجب تحت نير الاحتلال اللامشروع لأرضه من قبل إسرائيل.

فالقوة القائمة بالاحتلال لا تتوقف عن تكثيف قصفها قطاع غزة المحاصر، وقد أطلقت موجة من حملات التقتيل في جميع أنحاء الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وجعلت ميليشيات مستوطنيتها الحاضنين برعاية الدولة يتجرؤون على تنفيذ اعتداءات إرهابية، تاركين خلفهم عشرات القتلى والجرحى ومخلفين وراءهم دماراً واسعاً. ومرة أخرى، يشهد العالم على جرائم تُرتكب في حق الإنسانية كان قد تعهد منذ وقت بعيد بعدم السماح أبداً بارتكابها مجدداً في حق مدنيين أبرياء.

كل هذا يجري والشعب الفلسطيني يخذل بتجهّم أشد ذكرى النكبة، الكارثة التي لا يفتأ يكابد عقابيلها منذ عامي 1947-1948، وهو الذي، على الدوام، يجرد من إنسانيته ويُطرَد ويُجتث من وطنه دون أن يرى نهاية لهذا الظلم التاريخي.

لقد قتلت إسرائيل 200 فلسطيني، من بينهم 58 طفلاً و34 امرأة، وأصابت بجروح أكثر من 1 300 شخص، كثير منهم أصيب بإصابات بالغة جراء الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على غزة منذ يوم الاثنين 10 أيار/مايو. ولا تزال الأسر والعائلات تُدَمَّر عن بكرة أبيها؛ فعلى سبيل المثال، قُتل عشرة أفراد من عائلة واحدة في قصف جوي إسرائيلي لأحد مخيمات اللاجئين، هو مخيم الشاطئ، ولم ينج من هذه المذبحة سوى طفل رضيع لا يتجاوز عمره الشهرين، أصيب بجروح ويُنم بحرمانه من أسرته كلها.

وقبل أيام قليلة فقط، كان هؤلاء الناس - أطفالاً ونساءً ورجالاً - أحياءً يتربصون احتفالات العيد، ويعلمون أنفسهم بأمل أن يروا أياماً أفضل وأكثر عدلاً لم ينعموا بها قط، فهم الآن في عداد الموتى ومن الجرحى الذين تُركوا لمصيرهم بعد الهجمات الضارية التي تعمدت إسرائيل شنها على المناطق المدنية، وهي جريمة حرب يجري ارتكابها على مرأى ومسمع من العالم.



ولا يزال عدد الأشخاص المهجّرين بسبب هذا العدوان الإسرائيلي في ارتفاع، حيث يُقدَّر عددهم الآن بأكثر من 40 000 مدني. مرة أخرى، أُجبر الفلسطينيون المكرويون على الالتجاء إلى مدارس وكالات الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وإلى المساجد وحتى المستشفيات، في خضم جائحة لا تزال مستمرة مع قلة إمكانيات الحصول على الماء والغذاء والخدمات الصحية بينما تدمّر الطائرات الحربية والطائرات المسيّرة الإسرائيلية التي تستهدف غزة، وقد انضم إليها الآن القصف المدفعي وبالذبابات، آلاف المنازل وتسوي بالأرض مباني سكنية برمتها، إلى جانب مبان تجارية، من ضمنها مقرات صحفية، وتلحق الضرر بهياكل أساسية مدنية حيوية أخرى.

وليس في غزة أي خيار آخر للجوء، حيث لا يوجد بها أي ملاجئ يُتقى بها من جحيم القنابل ولا يزال الحصار غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل برأ وجواً وبحراً يسجّن مليونين من الناس في فعل من أفعال العقاب الجماعي الشامل يشكّل جريمة في حق الإنسانية.

وبتاريخ 13 أيار/مايو، في واحدة من أكثر حملات القصف التي شنتها إسرائيل وحشية، أطلقت 160 طائرة حربية إسرائيلية 450 قذيفة في غضون 40 دقيقة فقط. أي بمعدل إحدى عشرة (11) ضربة جوية في الدقيقة استهدفت عمداً منطقة مدنية فأحالت المنازل والأحياء إلى ردم ودُفنت جزاءها أسر عن بكرة أبيها تحت المباني المشتعلة التي سُويت بالأرض، وخيمت على المنطقة رائحة الموت المنبعثة من الجثث المتفحمة والمشوهة. وفي 15 أيار/مايو، قُصف مبنى الجلاء وسُوي بالأرض وهو الذي كان يأوي عدة مكاتب لوسائل إعلام ووكالات أنباء من بينها مكتب أسوشيتد بريس ومكتب الجزيرة. وكان المبنى مقراً أيضاً لعدة شركات ربط بالإنترنت كما كانت فيه شقق خاصة. وجريمة الحرب هذه هي أيضاً محاولة أخرى من قبل القوة القائمة بالاحتلال لكتم صوت وسائل الإعلام الدولية كي لا يرى العالم الحقيقة والوقائع: وهي أنها ارتكبت مذبحاً وإبادة جماعية في حق المدنيين، ومن بينهم عشرات من الأطفال، وسحقت الهياكل المدنية، وما يتسم به نظامٌ استعماري قائم على الفصل العنصري من طابع همجي بوجه عام.

وتكمّل هذا الهجوم الشنيع على حرية الصحافة الرقابة الصارمة التي مارسها كل من الفيس بوك والإنستغرام وتويتر على المحتوى الذي يُذكي الوعي بانتهاكات حقوق الإنسان للفلسطينيين، في مخالفة للمعايير الدولية لحرية التعبير. وقد أثار تسييس هذه المنصات الواضح في إتاحة ما ينشره الفلسطينيون الموجودون على الأرض إلى جانب ما ينشره الصحفيون والمدافعون عن حقوق الإنسان والقانون الدولي في جميع أنحاء العالم، في سعيهم إلى توجيه الانتباه إلى العنف الذي تمارسه إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وما تمارسه أيضاً على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل. لذا، وجب أن يتقدم المجتمع الدولي وجميع من يؤيد حرية التعبير بطلب واضح لكي يقوم الفيس بوك، وهو مالك إنستغرام أيضاً، ولكي يقوم تويتر، على الفور، بوقف الرقابة على المحتوى الرامي إلى إنكفاء الوعي بانتهاكات القانون الدولي وحقوق الإنسان للفلسطينيين، وبإعادة نشر المنشورات المحذوفة وفتح الحسابات المغلقة، وتقديم شرح واضح وعلني للأسباب التي أزيل لأجلها ذلك المحتوى، بما فيها أي ضغط سياسي. ووجب مساءلة هذه الشركات عن مدى التزامها بمسؤولياتها بموجب المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

فكيف لأحد أن يدافع عن فظائع؟ وكيف لأي أحد أن يبرر جرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل؟ ومع ذلك، فإن إسرائيل، وهي القوة القائمة بالاحتلال، لا تساءل بالاستناد إلى نفس القوانين التي يلزم جميع بلدان العالم باحترامها.

ففي الضفة الغربية المحتلة، استخدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي الذخيرة الحية واتخذت تدابير أخرى فتاكة لمهاجمة المتظاهرين الذين كانوا يحتجون على العدوان على غزة، وعلى الخطر الوشيك المتمثل في إخلاء فلسطينيين من منازلهم في القدس الشرقية المحتلة قسراً، وعلى الاعتداءات والاستنزافات الإسرائيلية في حق المسجد الأقصى/الحرمة الشريف، حيث قُتل 21 فلسطينياً في المجموع، 11 منهم قُتلوا

في يوم 14 أيار/مايو وحده. وكانت سيارات الإسعاف والأطقم الطبية التابعة للهلال الأحمر الفلسطيني تسارع جيئةً وذهاباً لنقل أكثر من 500 فلسطيني جرحوا بسبب إطلاق الذخيرة الحية والرصاص المعدني المغلف بالمطاط والقنابل اليدوية الارتجاجية وعبوات الغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية، وبسبب الاعتداءات الجسدية المباشرة التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي، حيث إن الأطقم الطبية نفسها تعرضت للاعتداء، في خرق جسيم للقانون الإنساني الدولي.

ولا يزال الفلسطينيون يُستهدفون أيضاً باعتداءات إرهابية عنصرية على يد متطرفين إسرائيليين يتمتعون بحماية كاملة من القوات الإسرائيلية، إذ يعلمون أنهم لن يعاقبوا على جرائم القتل، وهم فرحون بالإفلات من العقاب الذي تشجعه إسرائيل منذ زمن طويل فيما يتعلق بالاعتداء على الفلسطينيين. وفي هذه اللحظة، يعيب المستوطنون الإسرائيليون فساداً في حي سلوان في القدس الشرقية المحتلة، وهم يهددون الأسر الفلسطينية ويعتدون عليها.

وسواء تعلق بالأمر بالضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أو بقطاع غزة المحاصر، فإن الاستخدام المفرط وغير المبرر للقوة الفتاكة يرسم صورة صارخة عن مدى عدم اكتراث إسرائيل بحياة الفلسطينيين. وهذه أفعال لا يجوز تبريرها ولا الدفاع عنها وهي أفعال لا إنسانية وغير قانونية، وتشكل جميعها جزءاً من سياسة منهجية وُضعت عمداً بقصد إنشاء جو من الإكراه بالعنف والاضطهاد والخوف. وتعدّل هذه الأفعال الخبيثة التي ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، وقوات الاحتلال التابعة لها ومستوطنوها، جرائم حرب؛ فوجبت مُساءلة مرتكبي أفعال الإرهاب والقتل والدمار العاشمة والمتعمدة هذه أشد المساءلة بأقصى ما يقتضيه القانون.

وفي الوقت نفسه، تتواصل الاعتداءات العنيفة والعنصرية التي ترتكبها عصابات إسرائيلية متطرفة في حق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، مما يزيد في تفاقم حلقة العنف هذه. وفي هذا الشأن، أعربت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن شواغل من بينها أن "الشرطة الإسرائيلية لم تتدخل عندما كانوا مواطنون فلسطينيون في إسرائيل يتعرضون لاعتداء عنيف وأن جماعات يمينية متطرفة للغاية تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي لتأليب الناس على حمل "الأسلحة والسكاكين والعصي وفواصل الأصابع وغير ذلك بهدف استخدامها في الاعتداء على المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل". وقد فضحت الإفادات بهذه الاعتداءات المقلقة أيضاً القوة المفرطة والتمييزية التي تستخدمها الشرطة في حق المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، وتم احتجاز المئات من الفلسطينيين. وفي هذا الشأن ذكرت المفوضة السامية حكومة إسرائيل بأن "من واجبها حماية جميع المقيمين فيها والمواطنين دونما تمييز يستند إلى مفاهيم "الدولة" أو الأصل الديني أو العرقي، ومن واجبها ضمان المساواة في المعاملة أمام القانون".

ومن بواعت الأسف أن الساسة الإسرائيليين يواصلون تجريء عناصر متطرفة بخطابات تلهب المشاعر وتثيرها، محرضين على مزيد من الاعتداءات على الفلسطينيين. وإن خيبت الاعتداءات التي ينفذها مستوطنون إسرائيليون مسلحون وراдикаليون على الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، دليل آخر على العنف الذي لا تقف فتيلة خطابات الكراهية الطائشة والمستنزة تلك. ففي حي الشيخ الجراح، ظهر في أشرطة فيديو كيف أن مستوطنين إسرائيليين مسلحين يطلقون النار على الفلسطينيين ويسطون على بيوتهم. ولا شك في أن اشتداد اعتداءات المستوطنين هذه هو جزء لا يتجزأ من حملة التشريد القسري التي تشنها إسرائيل في حي الشيخ الجراح، فيذكر بما ارتكبهت المليشيات الصهيونية من إرهاب واعتداءات هجرت بها مئات الآلاف من الفلسطينيين من منازلهم أثناء النكبة التي هي ظلم جسيم لا يزال مستمراً حتى يومنا هذا.

إن المجتمع الدولي يشهد من المصدر مباشرة نتيجة عقود من عرقلة المساءلة على هذه الانتهاكات السافرة للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة. فما من عُذر يبرر استمرار السكوت عن عدوان إسرائيل وجرائمها، وما من عُذر يبرر مواصلة الامتناع عن الفعل. وحيث إن عدد المدنيين الأبرياء الذين قُتلوا وجرحوا

وكُربوا يرتفع في كل دقيقة، وحيث إن الشعوب في جميع أنحاء العالم تتجهز للاحتجاج والتظاهر تعبيراً عن التضامن وتطالب بالتصرف لوقف هذه المذبحة وتتادي بتحقيق الحرية والعدالة للشعب الفلسطيني، فإن من المخزي أن المجتمع الدولي لم يَقم بأي تصرف بعد لكي يحفظ التزاماته القانونية ويُنفذ القانون.

وقد يسأل المرء كيف استمرت إسرائيل على هذا المنوال طوال هذه المدة، غير أبهة بتاتاً بالقانون الدولي، دون أن تواجه أي عواقب؟ إن من نافلة القول أن ما جعل إسرائيل تتجرأ إلى أقصى حد هو هذا الصمت الذي لا أثر له سوى أن يشجعها على ارتكاب جرائم وحشية وانتهاكات لحقوق الإنسان لا مكان لها في القرن الحادي والعشرين.

أما الذرائع التي تساوي بين "الجانبين" فهي جائزة وغير مقبولة. فقد عانى الشعب الفلسطيني صابراً ولا يزال من جرائم هذا الاحتلال مدة 54 عاماً، دون أي جدوى. فعندما يسكت الفلسطينيون ويكظمون وهم يعانون في صمت جزاء وحشية الاحتلال الإسرائيلي، يشيح العالم بوجهه عنهم. وعندما ينتفضون في وجه هذا الاحتلال اللاإنساني، يُنحى عليهم باللوم والتقريع وتُلقى عليهم الدروس بشأن "حق" إسرائيل "في الدفاع عن نفسها"، وهو كلام لا علاقة له بتاتاً لا بسياق هذه الأزمة ولا بأسبابها الجذرية ولا علاقة له بتاتاً بالقانون الدولي الذي لا يحرم السكان الراضحين تحت نير الاحتلال من الحماية، بل ينص على كفالتها لهم.

إن من غير المنطقي ومن غير الأخلاقي أن نتوقع من شعب أعزل يريز تحت نير الاحتلال قبول العدوان المتكرر عليه ممن يحتله، بينما يُعذّر المحتل على انتهاكاته ويوضع أمن المحتل فوق اعتبار الأمن الإنساني الأساسي. إن هذه الحجج والمعايير المزوجة تجلب العار لمن يدعون احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان وتعظيم قيمة حياة البشر.

إن مسألة فلسطين لا تزال أقدم بند على الإطلاق مدرج في جدول أعمال الأمم المتحدة. وقد وجب على الأمم المتحدة أن تتغلب على شلها وأن تتصرف لأجل إنهاء الأسباب الجذرية وراء هذا الظلم الذي نشهده بكل ألم في هذه اللحظات، لا أن نكتفي بمعالجة أعراضه، وهذه الأسباب الجذرية هي: التجريد الجماعي من الملكية، وأربع وخمسون سنة من الاحتلال، والفصل العنصري، واضطهاد الشعب الفلسطيني على يد إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال.

إنها لمسألة عاجلة أن تُحمى وتُتقَد أرواح الناس التي لا تزال عرضة للخطر بينما إسرائيل تواصل تقتيلها الوحشي في حق أطفال ونساء ورجال عَزَل، وأن تُستتَقَد الآمال في تحقيق مستقبل يعمه السلم والأمن. وإننا نحثكم على التصرف الآن، بما تمليه روح الإنسانية والمسؤولية والحزم، لأجل اتخاذ التدابير الفعالة ودعوة الدول الأعضاء إلى اتخاذ تدابير قانونية وفرض عقوبات لأجل إنهاء هذا الظلم الفادح.

فلا سلام ولا استقرار دون إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، بما يتماشى مع المبادئ الدولية المعتمدة، مثلما كرستها القرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية لعام 2002.

إن المجموعة العربية ستكون ممتنة لو أُخذتِ الترتيبات لإتاحة نص هذه الرسالة للدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان لأجل النظر القِيم فيها فوراً، وبغرض توزيعها باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الثلاثين للمجلس.

(توقيع): أحمد إيهاب جمال الدين

سفير مصر وممثلا الدائم

لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف،

ورئيس مجموعة الدول العربية، فرع جنيف.